



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

### مناقشة رسالة الماجستير

#### العنوان

نطاق الرقابة القضائية على القرارات التأديبية

(في دولة الإمارات العربية المتحدة)

#### للطالبة

نورة حمد راشد رحمه الدرمني

#### المشرف

د. خالد ماضي، قسم القانون العام

كلية القانون

المكان والزمان

12:00

الخميس، 23 ابريل 2020

استخدام التقنيات الحديثة عن بعد

#### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح توسع نطاق الرقابة القضائية التي يمكن أن يقوم بها القضاء فيما يتعلق بالعقوبات التأديبية الإدارية، ومن أجل حماية الموظفين من تعسف في الإدارة، فقد حددت الرقابة القضائية عددًا من المبادئ الرئيسية التي تتفق مع مفهوم الدولة القائم على سيادة القانون. ولذلك، فإن احترام الشرعية لا يقتصر الآن على احترام التشريعات، بل يشمل الآن الامتثال لتسلسل هرمي معقد من القواعد ومجموعة من القيم الأساسية، وتعمل الرقابة القضائية اليوم على تحسين شرعية قرارات الإدارة الصادرة في حق الموظف العام.

ونوضح نطاق الرقابة القضائية في دولة الإمارات في هذا البحث من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول يتناول رقابة صحة شرعية الإجراءات في القرار التأديبي (الرقابة الخارجية لمشروعية القرارات التأديبية)، والمبحث الثاني يتطرق إلى رقابة مشروعية مبررات العقوبة (الرقابة الداخلية لمشروعية القرارات التأديبية)، وقد انهينا البحث بالتوصل إلى بعض النتائج والتوصيات والمقترحات التي تضمنتها الخاتمة.

**كلمات البحث الرئيسية:** مشروعية الرقابة القضائية، قرارات تأديبية، مبررات العقوبة، شرعية الإجراءات، طعن بالإلغاء.